مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

دروس من السياسة الخارجية الهندية تجاه الصين وأميركا وروسيا

المصدر: دبلوماسي إيراني والكاتب: بهاء الدين بازركاني كيلاني

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

دروس من السياسة الخارجية الهندية تجاه الصين وأميركا وروسيا

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: دبلوماسي ايراني[1]

الكاتب: بهاء الدين بازركاني كيلاني

تاريخ النشر: 18 أغسطس 2024

لطالما شعرت الديمقراطية الهندية، وهي نموذج فريد من نوعه، بأنها محاصرة بين عالميّن هما، العالم الإسلامي المحيط بها من جهة، والصين الشيوعية من جهة أخرى. وقد أدت هذه التهديدات إلى تبني الهند سياسة الحياد إلى حد كبير بعد استقلالها.

بعد ثلاث حروب كبيرة خاضتها الهند والصين في فترة ما بعد الاستقلال، تبنى قادة البلديّن الجُدد سياسة تخفيف التوتر بينهما. ومع ذلك، لا يزال البلدان يختلفان اختلافاً عميقاً في وجهات نظرهما السياسية، ويمكن القول إن العلاقات بينهما لم تكن باردة ومتوترة كما هي عليه اليوم منذ عام 1962. والحقيقة هي أن البلديّن الآسيويّن الكبيريّن متعارضان، لكن لا يمكن اعتبارهما عدويّن، لأنهما جاران، ولديهما تبادلات تجارية واسعة، وكلاهما يعلم أنه يجب عليهما العيش معاً سواء بِحُسن أو بسوء.

الحدث الأخير الذي زاد من التوتر في العلاقات الثنائية هو الإشتباك العسكري الذي وقع على الحدود بين البلديّن في منطقة "غالوان" بولاية لداخ الهندية في عامي 2020 و 2021، والذي أسفر عن مقتل 20 جندياً هندياً. وكانت هذه الحادثة والعدد الكبير من القتلى غير مسبوقين منذ حوالي خمسين عاماً. وكان البلدان قد اتفقا على عدم نشر وحدات عسكرية كبيرة بالقرب من المناطق الحدودية المشتركة، وترى السلطات الهندية أن الصين انتهكت هذا الإتفاق في ذلك العام. بالطبع، لم يكن هذا الحدث مفاجئاً، حيث قامت الصين بتشييد بنى تحتية جديدة على طول الحدود المتنازع عليها في جبال الهمالايا، و فعلت الهند الشيء نفسه إلى حد ما.

لقد بلغت الصين من التقدم والتطور درجة تجعلها تعتقد بقدرتها على حسم النزاعات الحدودية لصالحها. فالميزانية العسكرية الصينية تفوق نظيرتها الهندية بخمسة أضعاف، ورغم ازدياد حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل يومي لصالح الصادرات الصينية، ووجود عجز تجاري هندي مع الصين يقدر بمئة مليار دولار، إلاّ أن النقطة الأهم تكمن في التوسع المتزايد للوجود العسكري الصيني في المحيط الهندي، مما يُشكّل تحدياً كبيراً. فالهند، رغم إمتلاكها لقوة بشرية كبيرة، تعاني من نقص في قوة بحرية قوية قادرة على ردع الصين.

هل الهند مضطرة للشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة؟.

لطالما أكد الصينيون على ضرورة إرجاء الخلافات الحدودية والتركيز على التجارة كما كان يحدث في الماضي، بهدف طمأنة الهند. وعلى النقيض من ذلك، تصرّ الهند على ضرورة تسوية الخلافات الحدودية قبل أي شيء آخر. يرى المسؤولون الهنود أنهم تجاهلوا هذه الخلافات لمدة ثلاثين عاماً، ولكن الصين هاجمتهم، مما زعزع ثقتهم. وربما تكون الصين، بمثل هذه التصرفات، تدفع الهند بشكل غير مقصود إلى أحضان الولايات المتحدة.

[1] درس هايی از سیاست ورزی هند در قبال چین، امریکا و روسیه
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2027764/%D8%AF%D8%B1%D8%B3-%D9%87%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D8%A7%D8%B2-%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%AA-%D9%88%D8%B1%D8%B2%DB%8C-%D9%87%D9%86%D8%AF-%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%DA%86%DB%8C%D9%86-%D8%A7%D9%85%D8%B1%DB%8C%DA%A9%D8%A7-%D9%88-%D8%B1%D9%88%D8%B3%DB%8C%D9%87

لكن النقطة المهمة هي أن عدم الانحياز إلى أي كتلة سياسية هو تقليد راسخ في السياسة الخارجية الهندية منذ استقلالها. وربما اعتقد الصينيون أنه نظراً لهذا التاريخ، يمكنهم إجبار الهند على الخضوع من خلال حادث مثل حادث منطقة "غالوان".

والآن، تفكر الهند وغيرها من الدول الكبرى المجاورة للصين أن الصين، منذ أن اكتسبت قوتها، تعتقد أنها تستطيع استفزاز الدول الأخرى واختبارها. لقد أجبرت الصين اليابان مؤخراً على التخلي عن سياستها السلمية التي تبنتها بعد الحرب العالمية الثانية والعودة إلى التسلّح وتكوين التحالفات. كما اضطرت الفلبين، بعد فترة من التردد في التعامل مع الصين، إلى الاقتراب من الولايات المتحدة مرة أخرى. وتعتقد العديد من الدول المحيطة بالصين أن الصين لا تولي اهتماماً كبيراً لهذه التطورات، وترى أن القوتين العظميتيّن الصين والولايات المتحدة ستحلان مشاكلهما فيما بينهما، وأن الدول الأخرى مضطرة للتكيّف مع هاتيّن القوتيّن العظميتيّن.

إنَّ العديد من الدول، وخاصة الهند، لا تثق بالولايات المتحدة الأمريكية ثقة تامة. حيث تعتقد الهند اعتقاداً راسخاً أنه يجب عليها، شأنها شأن الدول الأوروبية، أن تعتمد على نفسها وتقوي قدراتها الدفاعية المستقلة. وعلى الرغم من ذلك، توجد لدى الهند، وهي دولة ديمقراطية، قواسم مشتركة أكثر مع الغرب مقارنة بالصين، لذلك قد يكون التعاون مع الولايات المتحدة مفيداً.

لقد أثار تعزيز وتحديث القوات البحرية الصينية قلقاً بالغاً ليس لدى الولايات المتحدة فحسب، بل لدى الهند أيضاً. والحقيقة هي أنه طالما لم تُشكّل الصين تهديداً مباشراً، فلن تواجه الهند أي مشكلة كبيرة. الأمر يتوقف على الوقت الذي ستقرّر فيه الصين، بصفتها قوة تجارية، أن تبدأ في إستعراض قوتها البحرية في المحيط الهندي، أو أن تبني قواعد عسكرية في باكستان أو سريلانكا على سبيل المثال.

إن المنطقة الغربية من المحيط الهاديء تقع الآن تحت نفوذ الصين وقوتها بشكل متزايد. وإذا أرادت الصين أن تبدأ في فرض سيطرتها الكاملة على المحيط الهندي، فإن تقارب الهند مع الولايات المتحدة وحلفائها سيصبح أمراً لا مفر منه. وبما أنَّ الصين قد عزّزت نفوذها السياسي والاقتصادي في سريلانكا وجزر المالديف بشكل كبير، فإن الهند مجبرة على التغاضي عن ذلك مؤقتاً على أمل أن يتغير الوضع في الانتخابات المقبلة.

تُعد القوة النووية والترسانة النووية الصينية من بين أكبر المخاوف الهندية. فإذا ما قررت الصين زيادة عدد رؤوسها النووية وتغيير مبادئ إستخدامها، فإن الوضع سيصبح أكثر صعوبة للهند. ورغم سعي الهند لتطوير ترسانتها النووية، إلاّ أن ذلك ليس أولوية دفاعية للهند حالياً. فالعبء المالي الكبير المرتبط بذلك يشكل عائقاً للهند التي تركز حالياً على الاقتصاد والتجارة.

وتحقق الهند أعلى معدل نمو اقتصادي في العالم، بينما وصل الاقتصاد الصيني إلى حالة من الركود. وبفضل هذا النمو الاقتصادي الكبير، أصبحت الهند قوة دافعة رئيسة للإقتصاد العالمي، ومن المتوقع أن تتجاوز ألمانيا واليابان لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم في المستقبل القريب.

يعتقد الهنود أن وجودهم المتزامن في مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي التي تهيمن عليها الصين، من جهة، وفي تحالف "كواد" الذي يضم الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند الخاضع للنفوذ الأمريكي، والذي يستهدف الصين بشكل صريح، من جهة أخرى، هو في الواقع امتداد لسياسة موازنة العلاقات بين القوى الكبرى، بين الصين والولايات المتحدة. ويبدو أن الهند ترى نفسها كوسيط للحوار وترغب في تهدئة التوترات. فيما تسعى الصين وروسيا إلى تحويل مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي إلى تحالف ضد الغرب، وربما يكون وجود الهند هناك عائقاً أمام ذلك، وبشكل خاص عائقاً أمام هيمنة الصين الكاملة على هاتيّن المنظمتيّن الكبيرتيّن والحديثتيّن نسبياً.

كما أنَّ إنضمام الهند إلى تحالف "كواد" يهدف إلى تحقيق غاية مماثلة. حيث تدرك الهند جيداً أنها تشترك مع الصين في حدود برية تمتد لأربعة آلاف كيلومتر، وهو أمر لا ينطبق على أيٍ من أعضاء "كواد" الآخرين.

تحتاج الهند إلى تحقيق توازن في علاقاتها مع الصين. وحقيقة إنضمام الهند، بصفتها دولة غير منحازة، إلى مجموعة عسكرية بطبيعتها مثل "كواد"، يوّلِد توقعاً لدى الغرب بأن تكون راضية عن ذلك. إلا أن الواقع يختلف، فالولايات المتحدة على وجه الخصوص تضغط على الهند لتحديد موقفها النهائي بشأن الإنضمام إلى التحالف الغربي بشكل أوضح، أو التمسك بسياسة الحياد. ولم تُقدِم الهند حتى الآن رداً مرضياً على هذه الضغوط الغربية، ومن غير المحتمل أن تتبنى موقفاً أكثر وضوحاً في المستقبل.

وعندما ينتقد الأوروبيون الهند بشكل خاص بسبب إستمرارها في الحفاظ على علاقات وثيقة مع روسيا، بل وتطويرها، حتى بعد اجتياحها لأوكرانيا، يكون لدى الهند رد قوي ومبرر مفاده: "إن أوروبا غاضبة من علاقاتنا مع روسيا، بينما ترقص هي نفسها مع شي جين بينغ، الزعيم الاستبدادي للصين، متجاهلة كل شيء عندما تتطلب المصلحة ذلك. ويقول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إنه يريد استراتيجية إستقلالية عن الولايات المتحدة ويريد في الوقت ذاته التجارة مع الصين".

والهند لا ترى علاقاتها مع روسيا مقتصرة على مجرد شراء الأسلحة. فروسيا ذات أهمية عسكرية وأمنية كبيرة للهند، بالإضافة إلى مساحتها الشاسعة ومواردها، مما يجعلها عنصراً هاماً لتحقيق التوازن في القوى في قارة آسيا. ولا ترغب الهند -ببساطة- في التخلي عن هذا العامل لصالح الغرب. كما أنه ليس هناك شك في أن العلاقات الهندية الروسية اليوم ليست وثيقة كما كانت خلال الحرب الباردة، ولكن الهند لا تزال تنظر إلى روسيا نظرة خاصة.

ويشتري الهنود الآن الأسلحة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل، وقد طالبو الغرب منذ فترة طويلة بالإستثمار في الصناعات العسكرية الهندية.

ينظر الهنود إلى العلاقات بين روسيا والصين، والتي تُعتبر أكبر تهديد للهند، من زاويتيّن مختلفتيّن: الرأي الأول يرى أن روسيا لن تصبح أبداً تابعة للصين، وبالتالي يمكن للهند أن تحتفظ بعلاقات خاصة مع موسكو. أما الرأي الثاني فيعتبر روسيا شريكاً أضعف للصين، ويدعو إلى تقوية العلاقات الهندية الأمريكية. لكن هذا الرأي يواجه تحدياً يتمثل في إحتمال عودة شخص مثل ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، والذي قد يسعى لإبرام صفقات مع روسيا.

في الوقت الحالي، تشهد العلاقات الهندية الأمريكية تقدماً ملحوظاً. فقد نجحت حكومة رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي القومية في زيادة حجم التجارة الثنائية مع الولايات المتحدة إلى 200 مليار دولار، وارتفعت مشتريات الأسلحة، وتطورت العلاقات في مجال التكنولوجيا.

ويعيش حوالي 5 ملايين هندي الأصل في الولايات المتحدة، من بينهم كامالا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكي. وهذا العامل يساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات بين البلديّن.

إذا سألت اليوم سياسياً هندياً قومياً عن انتقادات الغرب وما يسمونه ب "قلقهم من انتهاكات المباديء الديمقراطية وحقوق الإنسان في الهند"، فسيكون لديه، شأنه شأننا نحن الإيرانيين، رد جاهز مليء بالغضب مفاده: "لقد قمتم بالتجارة مع الصين الإستبدادية بحرية لمدة أربعين عاماً. وكذلك علاقاتكم مع المملكة العربية السعودية أو فيما يتعلق بإنشاء حركة طالبان. عندما تكون هناك مصالح مشتركة، لا أحد يهتم بالديمقراطية".